

المحتويات

الصفحة

1	_____ : التطورات المالية	الفصل السادس
1	_____ نظرة عامة	
2	_____ الإيرادات العامة	
5	_____ النفقات العامة	
9	_____ الوضع الكلي للميزانيات الحكومية	
12	_____ تمويل العجز وتطورات الدين العام الداخلي	
14	ملحق (1/6) : الإيرادات العامة (2003-1998)	
15	ملحق (2/6) : النفقات العامة (2003-1998)	
16	ملحق (3/6) : العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية (2003-1998)	
17	ملحق (4/6) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2003-1998)	
18	ملحق (5/6) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية (2003-1998)	
19	ملحق (6/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2003-1998)	
20	تابع ملحق (6/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2003-1998)	
21	تابع ملحق (6/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2003-1998)	
22	ملحق (7/6) : الرصيد القائم للدين العام الداخلي الإجمالي (2003-2002)	

نظرة عامة

ارتفعت الإيرادات العربية الإجمالية بنسبة كبيرة في عام 2003 من جراء ارتفاع أسعار النفط خلال العام. وقد انعكس تحسن الإيرادات بشكل إيجابي على الوضع الكلي للمالية العامة في الدول العربية مجتمعة حيث سجل فائضاً كبيراً هو الأعلى منذ مطلع الثمانينات، وذلك على الرغم من ارتفاع الإنفاق الإجمالي في الدول العربية مجتمعة خلال هذه الفترة. وفيما يتعلق بالوضع المالي الكلي على مستوى الدول العربية فرادى، يلاحظ أن مستوى التباين الموجود أصلاً بين الدول قد ازداد حدةً خلال عام 2003، حيث تراوح الوضع بين عجز يفوق نحو أربعة مليارات دولار في جانب، وفائض بلغ نحو 12 مليار دولار في الجانب الآخر.

وقد بذلت الدول العربية الكثير من الجهود في إصلاح وضبط أوضاعها المالية، تضمنت إصلاحات في جانبي الإيرادات والنفقات ترمي إلى زيادة الإيرادات وترشيد النفقات، وإصلاحات من أجل تحسين كفاءة إدارة الدين العام الداخلي وتخفيض أعبائه. وقد أثمرت تلك الجهود وما صاحبها من إصلاحات اقتصادية وهيكلية في القطاعات الأخرى في تحسين الأوضاع المالية بالنسبة للدول العربية مجتمعة ولغالبيتها فرادى، حيث يلاحظ بشكل عام تراجع مستويات نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين عقدي الثمانينات والتسعينات. ويعزى هذا التحسن النسبي في الوضع المالي بشكل رئيسي إلى انخفاض نسبة الإنفاق إلى الناتج الإجمالي بين العقدين، حيث أن نسبة الإيرادات إلى الناتج الإجمالي قد تراجعت بين الفترتين. وفي ضوء ما تم من إصلاحات في جانب الإيرادات، فإنه يتضح من ناحية أثر انخفاض عائدات الضرائب الجمركية نتيجة لتخفيض معدلاتها في إطار الإصلاحات التجارية واتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأثار ضعف معدلات النمو الاقتصادي على الإيرادات الضريبية، كما يتضح من ناحية أخرى بأن إصلاح جانب الإيرادات يحتاج إلى بعض الوقت لتظهر آثاره الإيجابية.

وعلى الرغم من التحسن الذي تم تحقيقه، فإن الأوضاع المالية في معظم الدول العربية لا تزال تحتاج إلى المزيد من الضبط والإصلاح. ويتضح ذلك من ناحية عند ملاحظة أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بدأت تنخفض بشكل تدريجي خلال النصف الأول من عقد التسعينات، قد عادت تتذبذب بين ارتفاع وانخفاض منذ عام 1997، كما أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بدأت ترتفع بصورة شبه منتظمة منذ عام 1997. ويتضح من ناحية أخرى عند ملاحظة أنه حتى في الدول التي ما زالت نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها معتدلة، فإن هذه النسب

اتجهت إلى الارتفاع مؤخراً مع ارتفاع العجزات المالية، وأن بعض هذه الدول قد تمكن من تفادي حدوث زيادات في العجزات المالية لديه بشكل رئيسي من خلال الاعتماد على موارد إيرادات الخصخصة وهي موارد غير دائمة بطبيعتها. إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مساهمة الإيرادات غير النفطية، من إيرادات ضريبية وغير ضريبية ومساهمة ضبط الإنفاق، في تحسين الأوضاع المالية لا تزالان دون مستوى الإمكانيات المتاحة للدول العربية.

الإيرادات العامة

تشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية مجتمعة قد بلغ نحو 225.4 مليار دولار في عام 2003، وهو ما يزيد بنسبة 21.9 في المائة عن مستواه في عام 2002 والبالغ نحو 184.9 مليار دولار، الجدول رقم (1) والملحق (1/6). ويعزى هذا الارتفاع في حجم الإيرادات العامة بصورة أساسية إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بنحو 34.7 في المائة خلال عام 2003 من جراء الارتفاع في أسعار النفط، علماً بأن مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة قد بلغت نحو 63.2 في المائة خلال العام وهو مستوى يعد الأعلى منذ عام 1990. أما الإيرادات الضريبية، فعلى الرغم من ارتفاعها بمستوى جيد خلال عام 2003 مقارنة بمعدلات نموها خلال العقد السابق، فإن أثرها على إجمالي الإيرادات العامة يبدو ضئيلاً بسبب الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية. فقد ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية بنحو 4.1 في المائة خلال عام 2003 ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع عوائد الضرائب على السلع والخدمات وعلى التجارة والمبادلات الخارجية، اللتان تمثلان مجتمعين نحو 45 في المائة من الإيرادات الضريبية، في الوقت الذي تراجع فيه مساهمتهما في إجمالي الإيرادات من نحو 29.9 في المائة في عام 2002 إلى نحو 25.5 في المائة في عام 2003. وبالنسبة للإيرادات غير الضريبية والدخل من الاستثمار والمنح فقد تراجعت مساهماتها في إجمالي الإيرادات بصورة أساسية نتيجة لارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية وبدرجة أقل للتغيرات الطفيفة في أحجامها.

الجدول رقم (1)
الإيرادات الحكومية في الدول العربية
2003-2002

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			
				نسبة النمو %	(مليار دولار)		
* 2003	2002	* 2003	2002		* 2003	2002	
32.0	28.7	99.2	99.2	22.0	223.66	183.37	إجمالي الإيرادات العامة
20.4	16.6	63.2	57.2	34.7	142.43	105.71	- الإيرادات النفطية
8.2	8.7	25.5	29.9	4.1	57.46	55.19	- الإيرادات الضريبية
2.9	2.9	9.0	10.2	8.2	20.35	18.80	- الإيرادات غير الضريبية
0.5	0.6	1.5	2.0	6.6-	3.42	3.66	- الدخل من الاستثمار
0.2	0.2	0.8	0.8	13.5	1.70	1.50	المنح
32.2	29.0	100.0	100.0	21.9	225.35	184.86	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* ميزانيات وتقديرات أولية.
المصدر: الملحق (4/6).

وبالنسبة للدول العربية فرادى، فقد ارتفعت الإيرادات النفطية في السعودية بنسبة 47.4 في المائة خلال عام 2003، أي ما يعادل نحو 21.6 مليار دولار تمثل نحو 59 في المائة من الزيادة التي حدثت في الإيرادات النفطية خلال العام. كما ارتفعت الإيرادات النفطية في كل من الإمارات والجزائر والكويت بنحو 4 مليار دولار في كل منها في المتوسط، أي أن ما يعادل نحو 35 في المائة من حجم الزيادة في الإيرادات النفطية خلال عام 2003 يعود إلى هذه الدول الثلاث مجتمعة. وتوزعت بقية الزيادة في الإيرادات النفطية بين عدد من الدول التي يمثل النفط ومشتقاته جزءاً هاماً من صادراتها تضم البحرين والسودان وعمان وليبيا واليمن والتي حققت زيادة في هذه الإيرادات بلغت نحو 500 مليون دولار في المتوسط.

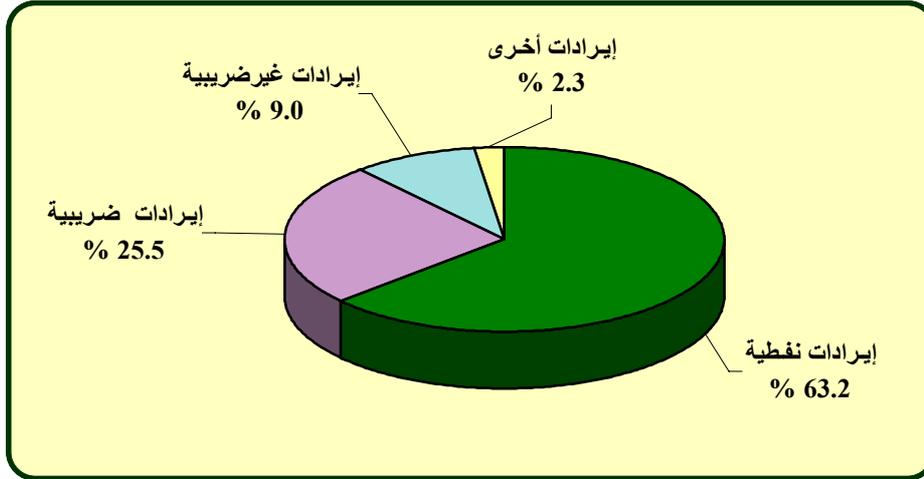
وفي ضوء التحسن في أسعار النفط منذ عام 2000، فقد استمرت غالبية الدول في الاستفادة من الزيادة التي تم تحقيقها في الإيرادات النفطية من خلال تحويلها إلى احتياطات كما يحدث في السعودية والإمارات أو إلى تحويل جزء منها إلى صناديق تثبيت الإيرادات و/ أو الأجيال القادمة كما في الكويت وقطر وعمان ومنذ منتصف عام 2002 في السودان، أو من خلال استخدامها في تمويل العجز المالي للحكومة كما في الجزائر والبحرين واليمن.

وقد تباين أداء الإيرادات الضريبية فيما بين الدول العربية في عام 2003 وذلك نظراً لكونها تشكل، بصورة عامة، مصدراً هاماً للإيرادات الحكومية في الدول غير النفطية في الوقت الذي تقل فيه أهميتها النسبية في الدول النفطية. ويتجلى ذلك في عام 2003 عند ملاحظة أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تقل عن نحو 14 في المائة في الدول غير النفطية في حين أنها لم تتجاوز نحو 5 في المائة في الدول النفطية باستثناء الجزائر التي بلغت النسبة فيها 10 في المائة. وتشير البيانات المتاحة لعام 2003، إلى ارتفاع حصة الضرائب بالقيمة المطلقة في كل الدول العربية باستثناء الإمارات والبحرين ومصر، علماً بأن الانخفاض الذي حدث في مصر يعزى إلى تراجع سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار حيث يلاحظ ارتفاع حصة الضرائب بالعملة المحلية. كذلك تشير البيانات إلى تراجع نصيب الضرائب في إجمالي الإيرادات في كل الدول التي تعتمد بشكل أساسي على النفط وبقائه في المستوى نفسه تقريباً في بقية الدول العربية باستثناء الأردن التي تراجع فيها من نحو 51.4 في المائة من إجمالي الإيرادات إلى نحو 45.5 في المائة، الأمر الذي يعزى إلى الأثر النسبي للارتفاع الكبير في المنح خلال عام 2003 على هيكل الإيرادات في الأردن.

ومن جانب آخر، فقد أسهمت جهود الدول العربية المتعلقة بالإصلاح الضريبي في زيادة حصة الإيرادات الضريبية بصورة منتظمة تقريباً خلال السنوات الست الماضية بنحو 2.8 في المائة سنوياً في المتوسط. وقد تمثل الهدف المرسوم لهذه الجهود في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة مرونة النظام الضريبي، والحد من التشوّهات التي قد يحدثها على توزيع الموارد، وزيادة شفافيته، وتقوية الإدارة الضريبية، وتبسيط الإجراءات وكذلك إصلاح الأنظمة الجمركية وتطوير التشريعات المعمول بها. وفي هذا الصدد، ولزيادة كفاءة النظام الضريبي سعى عدد من الدول إلى تقوية الإدارة الضريبية من خلال إجراءات شملت إدخال تحسينات في إجراءات التقييم والتحصيل الضريبي، وتقوية إجراءات

المحاسبة والمراجعة وإدخال العمل بالحواسب الآلية والتقنيات الحديثة، وتبسيط الضرائب المباشرة على الدخل، وترشيد الإعفاءات الممنوحة، وتوسيع القاعدة الضريبية وإدخال العمل بضريبة القيمة المضافة في عدد من الدول وإدخال العمل بضريبة المبيعات العامة في عدد آخر منها.

الشكل (1) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية، 2003



ونتيجة لما تم من إصلاحات، ارتفعت حصيللة الضرائب على الدخل والأرباح في الدول العربية بنحو 2.5 في المائة في المتوسط سنوياً خلال السنوات الست الماضية. كما ارتفعت حصيللة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات بنحو 4.2 في المائة وحصيللة الضرائب على التجارة والمبادلات الخارجية بنحو 4.3 في المائة في المتوسط سنوياً خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة في الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أن 8 دول قد أدخلت العمل بها، تضم المغرب وتونس في عام 1986 و1988 على التوالي، والجزائر ومصر وموريتانيا خلال الفترة 1991-1995، والأردن والسودان ولبنان خلال الفترة 2000-2003. كما يعمل عدد من الدول على إدخال العمل بها في القريب من بينها اليمن وسورية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولعل أهم ما يواجه دول مجلس التعاون في هذا الصدد، هو الاتفاق على ضريبة بفتة مناسبة ومنسقة فيما بين الدول الأعضاء. وقد بدأت دول المجلس في القيام ببعض الإصلاحات الضريبية الهيكلية بهدف زيادة الحصيللة الضريبية، وذلك إدراكاً منها لأهمية تنويع مصادر الدخل للحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الدخل والنشاط الاقتصادي، وذلك بالإضافة إلى أهمية تنسيق النظم الضريبية بين الدول الأعضاء والاتفاق على الهياكل الضريبية في التمهيد لقيام الاتحاد النقدي المقرر له عام 2010. وتمثل ضريبة القيمة المضافة أحد أنسب أنواع الضرائب لزيادة الإيرادات غير النفطية، وعلى وجه الخصوص في ضوء ضالة الضرائب على الدخل وضيق القاعدة الضريبية للتعريف الجمركية الموحدة التي دخلت موضع التنفيذ في عام 2003.

وبالنسبة للدول العربية مجتمعة يلاحظ أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من نحو 8.7 في المائة في عام 2002 إلى نحو 8.2 في المائة في عام 2003 وذلك على الرغم من ارتفاع حصيلتها بالقيمة المطلقة من نحو 55.2 مليار دولار في عام 2002 إلى نحو 57.4 مليار دولار في عام 2003. وتعكس هذه التغيرات درجة من عدم المرونة في الإيرادات الضريبية في الدول العربية، الأمر الذي يتطلب القيام بالمزيد من الإصلاحات لإضفاء المرونة المطلوبة على الإيرادات الضريبية. ويأتي على رأس الجوانب التي ينبغي تكثيف العمل فيها خفض وترشيد الإعفاءات، وتوسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة نظام التحصيل، وتوسيع نطاق العمل بضريبة القيمة المضافة.

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت بنحو 8.2 في المائة خلال العام لتبلغ نحو 20.4 مليار دولار، في الوقت الذي انخفضت فيه مساهمتها في إجمالي الإيرادات بنحو نقطة مئوية واحدة لتبلغ نحو 9 في المائة وهي أدنى نسبة لها منذ منتصف عقد التسعينات. ويعزى ذلك من ناحية إلى الأثر النسبي لارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية، ومن ناحية أخرى، إلى عدم تغير أسعار السلع والخدمات العامة بدرجة تذكر في عدد من الدول في السنوات الأخيرة، وإلى ترسيخ الاستقلالية المالية والإدارية لعدد من المؤسسات العامة والكف عن تحويل مواردها للميزانية. وفي ضوء النمو المرتفع في الناتج المحلي الإجمالي الذي تم تحقيقه في عام 2003، فقد حافظت نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية على نفس مستواها في العام السابق والبالغ نحو 2.9 في المائة. وبالنسبة للدخل من الاستثمار فقد شهد تراجعاً بسيطاً من نحو 3.7 مليار دولار في عام 2002 إلى نحو 3.4 مليار دولار في عام 2003 الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 0.6 في المائة إلى 0.5 في المائة بين العامين. أما المنح، فقد ارتفعت من نحو 1.5 مليار دولار في عام 2002 إلى نحو 1.7 مليار دولار في عام 2003 وذلك بالنسبة للدول العربية مجتمعة. ويعزى مجمل الارتفاع إلى الأردن حيث ارتفعت حصيلة المنح لديها من نحو 380 مليون دولار، وهو ما حصلت عليه في المتوسط خلال السنوات الست الماضية، إلى نحو 960 مليون دولار في عام 2003.

النفقات العامة

سجل إجمالي النفقات العامة في الدول العربية مجتمعة في عام 2003 ارتفاعاً بنحو 5.9 في المائة عن مستواه في عام 2002، ليبليغ نحو 218.8 مليار دولار. ويعتبر هذا الارتفاع كبيراً عند مقارنته بانخفاض بنحو 1.0 في المائة في عام 2002 ومعدل ارتفاع سنوي بلغ في المتوسط خلال السنوات السبع السابقة نحو 1.9 في المائة. وقد تم توجيه نحو ثلثي الزيادة في النفقات الإجمالية إلى الإنفاق الجاري ونحو ثلثها إلى الإنفاق الاستثماري أخذاً في الاعتبار التراجع في صافي الإقراض والذي يحدث للعام الثالث على التوالي. ومن جانب آخر، يلاحظ أن الارتفاع في الإنفاق خلال عام 2003 كان ملحوظاً، وعلى وجه الخصوص عند مقارنته بما حدث في عام 2000 والذي يشابه عام 2003 في كونه شهد معدلات نمو مرتفعة وزيادات ملحوظة في إجمالي الإيرادات. وتعتبر هذه الملاحظة مهمة من ناحيتين. أولاً، هناك ارتباط موجب وقوي بين تقلبات الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري وتقلبات الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول

العربية، الأمر الذي يعني أن الإنفاق في غالبية الدول العربية يتحدد بناء على توفر الموارد وأن السياسة المالية لا تستخدم بشكل نشط. وثانياً، هناك ارتباط قوي أيضاً بين التقلبات في الإيرادات، وعلى وجه الخصوص الإيرادات النفطية والنفقات العامة. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن ارتفاعاً منتظماً بنحو 1.9 في المائة في المتوسط في إجمالي الإنفاق قد حدث خلال السنوات السبع الماضية متزامناً مع ارتفاع في الإيرادات بنحو 2.5 في المائة في المتوسط، وفي الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4 في المائة في المتوسط خلال الفترة نفسها.

ويعزى الأمر في حالة الدول النفطية إلى أن تنامي الأصول المالية خلال الفترة قد أدى إلى زيادة الضغوط على الحكومات لرفع معدلات إنفاقها بهدف دعم نمو الطلب المحلي، مما أدى إلى جعل مساعي ضبط الإنفاق أمراً أكثر صعوبة. وبالنسبة للدول غير النفطية، فبالإضافة إلى علاقة الارتباط الموجبة المذكورة أعلاه بين تقلبات الإنفاق وتقلبات الناتج، فقد أدت الحاجة الملحة إلى تقليل حدة الفقر ومواجهة البطالة المتفاقمة إلى حدوث ارتفاع نسبي في النفقات الحكومية.

الجدول رقم (2) النفقات الحكومية في الدول العربية 2003-2002

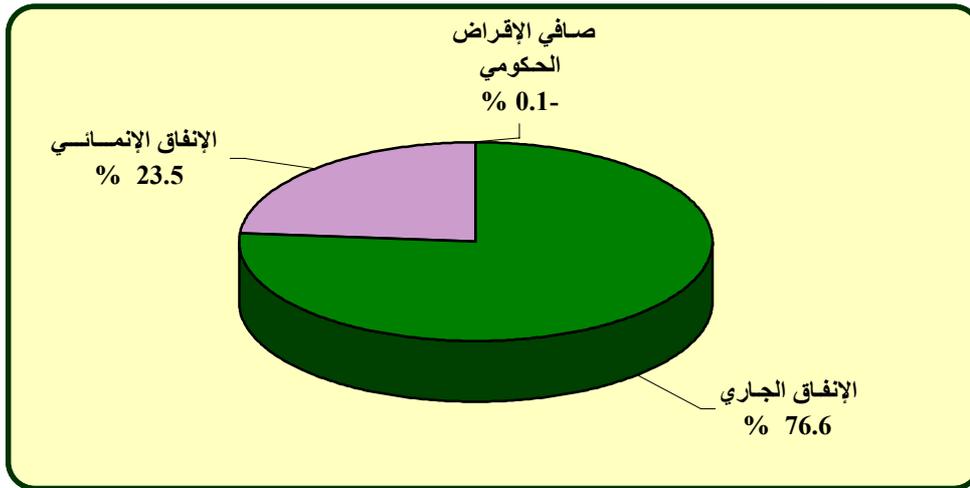
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل النفقات (%)		تبويب النفقات			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
2003*	2002	2003*	2002		2003*	2002	
24.0	25.0	76.6	77.3	5.0	167.66	159.75	الإنفاق الجاري
7.3	7.2	23.5	22.2	11.9	51.36	45.89	الإنفاق الرأسمالي
0.0	0.1	0.1-	0.5	124.2-	0.22-	0.90	صافي الإقراض **
31.3	32.4	100.0	100.0	5.9	218.80	206.54	الإجمالي

* ميزانيات وتقديرات أولية.
** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.
المصدر: الملحق (5/6).

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق وبنسب متفاوتة في الدول العربية ما عدا في قطر ومصر، علماً بأن انخفاض إجمالي الإنفاق في مصر قد حدث من جراء تراجع سعر صرف الجنيه المصري وليس من تراجع في النفقات. وقد تراوح الارتفاع في إجمالي النفقات في عام 2003 بين نحو 10 في المائة ونحو 26 في المائة في 9 دول ضمت الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والمغرب وموريتانيا واليمن، وبين نحو 2 في المائة و8 في المائة في 7 دول هي الإمارات والبحرين والسعودية وعمان والكويت ولبنان وليبيا.

وبالنسبة للإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، فقد شهدا أيضاً تغيرات متباينة في الدول العربية فرادى، مع ميلهما نحو الارتفاع في غالبيتها خلال عام 2003. فقد ارتفع الإنفاق الجاري بمعدلات تراوحت بين نحو 15 في المائة و25 في المائة في أربع دول ضمت تونس والسودان وسورية والمغرب، وبمعدلات تراوحت بين نحو 1 في المائة و12 في المائة في إحدى عشرة دولة هي : الأردن والإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية وعمان والكويت ولبنان وليبيا واليمن، في الوقت الذي تراجع فيه في قطر ومصر وموريتانيا. وبالنسبة للدول التي حدث فيها ارتفاع في الإنفاق الجاري يلاحظ أن مستوى الارتفاع قد فاق متوسط الارتفاع خلال الأعوام السبعة الماضية باستثناء الإمارات والسودان ولبنان واليمن. وقد أدت هذه التغيرات مجتمعة إلى ارتفاع الإنفاق الجاري في الدول العربية بنحو 5 في المائة خلال عام 2003 ليبلغ نحو 167.7 مليار دولار. ووفق التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري، فقد ارتفعت جميع البنود خلال عام 2003 بنسب تراوحت بين نحو 5.5 في المائة تقريباً في بنود نفقات الخدمات الاجتماعية والدفاع ونحو 9 في المائة في الخدمات الأخرى ونحو 1 في المائة الخدمات الاقتصادية ونحو 3 في بند الخدمات العامة، الملحق (6/6).

الشكل (2) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية، 2003



أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري والذي ارتفع بنحو 11.9 في المائة في الدول العربية مجتمعة ليبلغ نحو 51.4 مليار دولار في عام 2003، فيلاحظ أنه ارتفع في كل الدول العربية باستثناء مصر. ونظراً لأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد فاق معدل نمو الإنفاق الجاري وقل عن معدل نمو الإنفاق الاستثماري، فقد تراجعت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 25.0 في عام 2002 إلى نحو 24.0 في عام 2003، وارتفعت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي من 7.2 إلى 7.3 في المائة بين العامين على التوالي وذلك بالنسبة للدول العربية مجتمعة.

الإطار رقم (1) وضع وتحليل الميزانية من منظور النوع الاجتماعي

تمثل الميزانيات سواءاً على المستوى المحلي أو الوطني الأداة التي يتم من خلالها تحديد مستويات الموارد والسلع والخدمات المتاحة لمواطني الدولة. وبذلك فإنها تمثل الأرضية التي تتم فيها ترجمة وتنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية المتبعة. وعادة ما تكون الميزانيات محايدة إزاء الجنسين حيث أن أسس الاقتصاد الكلي التي يتم اتباعها في وضع الميزانية لا تفرق بين الحقوق والقدرات المختلفة للرجال والنساء في المجتمع. ونظراً لأن قرارات الميزانية لا تنعكس بنفس المستوى على كل فئات المجتمع وأن أصوات الفئات الأضعف في المجتمع عادة ما تكون ضعيفة عند تضررها من قرارات الموازنة، فقد برزت في السنوات الأخيرة وعلى وجه الخصوص منذ المؤتمر الدولي الرابع حول قضايا المرأة الذي عقد في بكين في عام 1995، أهمية إدخال منظور المسائل المتعلقة بالجنسين في قرارات وسياسات الميزانية.

تعكس الميزانية الموضوعية على أساس المسائل المتعلقة بالجنسين الفروق في الاحتياجات والحقوق والمسؤوليات بين الرجال والنساء في المساهمة في توفير وإنتاج السلع والخدمات. وهي بذلك تمثل أداة تحليل يتم بواسطتها تجزئة بنود الميزانية ودراسة وتحليل أثر سياسات الإيرادات والنفقات على النساء من خلال التركيز على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق فضلاً عن زيادته وإعادة تخصيص البرامج بحيث تراعي مصالح الجنسين. ومن بين مزايا تحليل الميزانية من منظور مصالح الجنسين بالنسبة للحكومات، أنها تعكس التزام الدولة بتحقيق العدالة بين الجنسين بتركيز الاهتمام على أثر الإنفاق الحكومي، وتضييق الفجوة بين سياسات تنمية وتطوير المرأة ودورها ومخصصات الميزانية لها، وتوفير الفرصة لتحقيق أهداف تنمية مستدامة أكثر عدلاً وتوازناً.

تم في السنوات الأخيرة وضع عدد من الأدوات لزيادة الاهتمام بمسألة بحث وتحليل الميزانيات من منظور الجنسين وذلك على الرغم من عدم وجود نماذج محددة لإجراء تحليل الميزانيات من هذا المنظور. ومن بين هذه الأدوات، تقييم سياسة الإنفاق العام في كل قطاع مع الأخذ في الاعتبار الفروق بين الجنسين وذلك بهدف تحليل السياسات التي تحكم مخصصات الميزانية بغرض التعرف على الآثار المتوقعة على الجنسين. ومن بين الأدوات أيضاً، تقييم مدى الاستفادة من الخدمات العامة المقدمة من خلال تحليل آراء الجنسين من المستفيدين الفعليين أو المحتملين من برامج الحكومة، والتعرف على مدى تلبية الخدمات العامة الحالية لاحتياجاتهم. وتتمثل الأداة الثالثة في تحليل بيانات النفقات العامة بهدف توضيح حصة كل من الجنسين من الإنفاق على الخدمات العامة التي توفرها الحكومة. ومن بين الأدوات الأخرى، وضع إطار متوسط المدى للسياسة المالية يأخذ في الاعتبار الفروق بين دور الجنسين في النشاط الاقتصادي.

هناك عدد من المؤسسات التي تولي بعض الاهتمام لدراسة نوعية الميزانيات في المنطقة العربية، إلا أن اهتمامها ينصب بصورة أساسية على إجراء البحوث وتقديم الاستشارات في مجال تحسين الإدارة العامة والمحلية وتقييم السياسات الاقتصادية ودراسة المسائل المتعلقة بالديمقراطية والحكم الرشيد. ومن بين هذه المؤسسات، والتي يمكن أن يكثف فيها العمل على تحليل الميزانيات والسياسات المالية من منظور المسائل المتعلقة بالجنسين ابتداءً بالقطاعات الاجتماعية ومن ثم القطاعات الاقتصادية وقطاعات البنية الأساسية، هناك المركز اللبناني لدراسة السياسات ومركز أبحاث الإدارة العامة التابع لجامعة القاهرة بمصر. ونظراً لأهمية الموضوع، فقد أورد صندوق الأمم المتحدة لرعاية المرأة عدد من الاستراتيجيات التي يمكن لحكومات المنطقة العربية الاهتمام بها لإدخال المسائل المتعلقة بالجنسين في عملية وضع الموازنات والسياسات الاقتصادية. ومن أهم هذه الاستراتيجيات، دعم أجهزة الإحصاء الحكومية وحثها على توفير بيانات كمية أفضل ومعلومات عن كل من الجنسين على حدة وزيادة الدعم للبحوث وجمع البيانات لتحليل أثر الميزانيات على الجنسين، واستخدام أدوات تحليل الميزانية من منظور الجنسين وعلى وجه الخصوص في سياسات الإنفاق العام، وتنظيم ورش العمل وحلقات التدريب والتوعية ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لزيادة الاهتمام بمطالب واستحقاقات الجنسين.

الوضع الكلي للميزانيات الحكومية

تحسن الوضع الكلي للميزانيات الحكومية المجمعّة للدول العربية بشكل ملحوظ خلال عام 2003، حيث تشير التقديرات الأولية إلى تسجيل فائض كلي بنحو 6.6 مليار دولار هو الأعلى منذ بداية الثمانينات وثاني فائض بجانب الفائض الذي تم تحقيقه في عام 2000. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط خلال معظم فترات العام. وقد أدى الارتفاع الملحوظ في الإيرادات خلال عام 2003 إلى تحقيق فائض جاري في الميزانية في الدول العربية مجتمعة يعد الأعلى منذ بداية الثمانينات. وقد بلغ الفائض الجاري نحو 57.7 مليار دولار مرتفعاً عن ضعف الفائض الذي تم تحقيقه في عام 2002، وذلك على الرغم من ارتفاع الإنفاق الجاري بشكل كبير خلال العام. ويلاحظ أن جميع الدول العربية، باستثناء لبنان ومصر، قد حققت فوائض جارية في موازنتها وإن كانت مستويات الفوائض متفاوتة فيما بين الدول في المجموعة النفطية وفيما بين الدول في المجموعة غير النفطية.

الجدول رقم (3) الميزانيات الحكومية العربية المجمعّة العجز أو الفائض 2003-2000

السنة	الفائض أو العجز الجاري (مليار دولار)	الفائض أو العجز الكلي (مليار دولار)	الفائض أو العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الفائض أو العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	44.74	2.30	6.9	0.35
2001	29.33	16.79-	4.7	2.7-
2002	25.11	21.68-	3.9	3.4-
*2003	57.69	6.55	8.2	0.94

* ميزانيات وتقديرات أولية.
المصدر: الملحق (3/6).

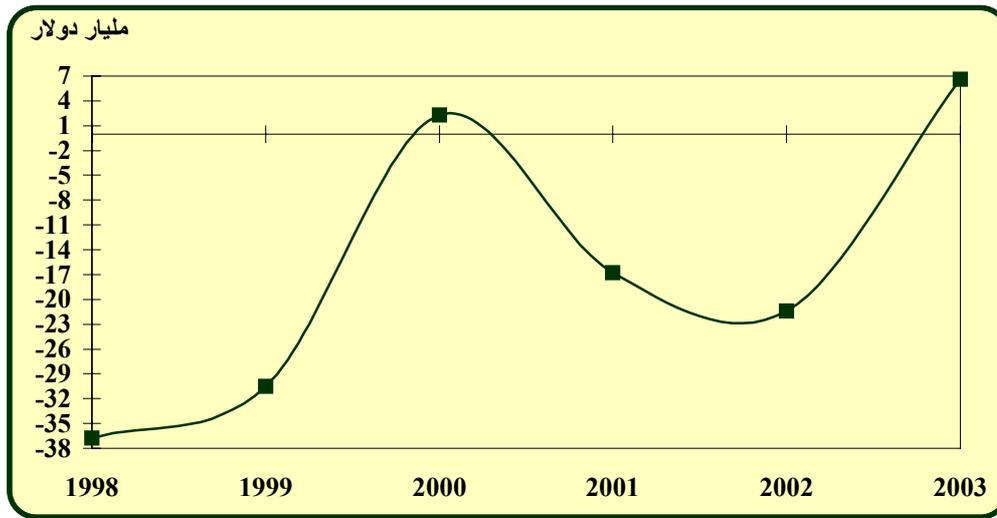
فبالنسبة للدول النفطية، فقد تراوحت الفوائض الجارية بين نحو 26.9 مليار دولار في السعودية، أي ما يعادل نحو 12.6 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 406.4 مليون دولار في البحرين، أي ما يعادل نحو 4.2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وبالنسبة للدول غير النفطية، فقد تراوح وضع الحساب الجاري في الميزانيات الحكومية بين عجز جاري بلغ نحو 2.1 مليار دولار في لبنان، أي ما يعادل 11.8 في المائة من ناتجها الإجمالي، وفائض جاري بنحو 3.0 مليار دولار في سورية، أي ما يعادل 14.0 في المائة من ناتجها الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى أن لبنان قد

حقق تحسناً في مستوى عجزه الذي كان يعادل نحو 2.4 مليار دولار في عام 2002 وأن العجز في مصر يعود جزئياً إلى ارتفاع الإنفاق الجاري بمستوى فاق الارتفاع في إجمالي الإيرادات خلال عام 2003. كما يلاحظ أيضاً، أن الفوائض الجارية قد ارتفعت في معظم الدول العربية عن متوسطاتها خلال الأعوام الستة الماضية. وقد كان الارتفاع ملحوظاً في غالبية الدول التي تعتمد بصورة رئيسية على الصادرات النفطية، وعلى وجه الخصوص السودان الذي حقق فائضاً جالياً هو الأعلى منذ مطلع الثمانينات وذلك من جراء تزايد كميات النفط المصدرة عن مستوياتها الابتدائية وبقاء أسعار النفط مرتفعة طوال العام.

وفيما يتعلق بالوضع الكلي للميزانيات المجمعة للدول العربية، فإن التقديرات المتاحة تشير إلى تحوله من عجز بنحو 21.7 مليار دولار في عام 2002 إلى فائض يقدر بنحو 6.6 مليار دولار في عام 2003 يعادل نحو 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

وعلى صعيد الدول فرادى، فقد تحسن الوضع الكلي في ثلاث عشرة دولة وتراجع في خمس دول. ومن بين الدول التي حدث فيها تحسن وهي غالبية الدول التي يمثل النفط جزءاً مهماً من صادراتها فقد سجلت كل من السعودية والكويت والجزائر على التوالي فوائض مرتفعة نسبياً مقارنة مع بقية الدول. كما أن التحسن كان كبيراً في السعودية حيث تحول الوضع المالي من عجز مقداره 5.5 مليار دولار في عام 2002 إلى فائض بنحو 12.0 مليار دولار في عام 2003، وفي الإمارات حيث انخفض العجز الكلي من نحو 8.0 مليار دولار في عام 2002 إلى نحو 3.7 مليار دولار في عام 2003.

الشكل (3) : العجز أو الفائض الكلي في الميزانيات الحكومية في الدول العربية
2003 - 1998



وفي الدول التي تراجع فيها الوضع المالي الكلي، وهي تونس وسورية وقطر والمغرب واليمن، فقد كان التراجع ملحوظاً في اليمن من عجز بنحو 99.6 مليون دولار في عام 2002 إلى عجز بنحو 590.0 مليون دولار في عام 2003. وتجدر الإشارة إلى أن تونس والمغرب وعلى الرغم من تسجيلهما لعجزات لا تعتبر مرتفعة في مستوياتها مقارنة بالدول الأخرى، إلا أنها مرتفعة بالنسبة لهما حيث أن مستوى العجز في تونس في عام 2003 يعادل تقريباً أعلى عجز تسجله منذ منتصف التسعينات، وأن العجز في المغرب هو الأعلى بالنسبة له منذ مطلع الثمانينات.

وفي ضوء التحسن الملحوظ في الوضع المالي، فإنه تجدر الإشارة إلى الجهود التي بذلتها غالبية الدول العربية، خلال السنوات الماضية في مجال إصلاح مالية الحكومة، حيث تم إدخال إصلاحات واسعة في جانبي الإيرادات والنفقات العامة. وقد استهدفت الإصلاحات في جانب الإيرادات تنويع المصادر وتوسيع القاعدة الضريبية وإزالة التشوهات، وتحسين الإدارة والتحصيل الضريبي. وفي جانب النفقات، استهدفت الإصلاحات ضبط النفقات العامة وترشيدها وزيادة كفاءة تخصيصها من خلال تقليل حجم الإنفاق على الدعم وحجم العمالة في القطاع الحكومي، وإصلاح نظم المعاشات ورفع كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة الشفافية والانضباط كجزء من إصلاح وتطوير الإدارة في مؤسسات القطاع العام.

إلا أنه وعلى الرغم مما تم إنجازه من إصلاحات، فإن الدول العربية لا زالت بحاجة إلى المزيد من الإصلاح في مختلف جوانب المالية العامة وعلى وجه الخصوص في مجال ضبط الإنفاق. ويتضح ذلك من أن التحسن في الوضع المالي، الذي تحقق في عامي 2000 و2003، قد حدث بشكل أساسي نتيجة انعكاس ارتفاع أسعار النفط بشكل إيجابي على إجمالي الإيرادات، حيث أن إجمالي الإنفاق قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال هذين العامين. وبذلك، فإن الدول العربية مجتمعة وعلى وجه الخصوص تلك التي تعتمد على النفط تحتاج إلى المزيد من ضبط وترشيده الإنفاق والمزيد من التنويع في مصادر الإيرادات، وذلك للتقليل من أثر تقلبات الإيرادات النفطية، على مستوى النشاط الاقتصادي والنمو. وفي جانب الإنفاق، يقتضي ذلك تكثيف العمل للسيطرة على الإنفاق العام، وعلى وجه الخصوص في حالات التحسن والانتعاش الاقتصادي، وذلك لضمان تحقيق فوائض أساسية مرتفعة تمكن الدول من خفض ديونها، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق عند ارتفاع الإيرادات. وكما تؤكد تجارب العديد من الدول، فإن جهود الضبط المالي يجب أن تصاحبها مجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية، وبما يؤدي إلى تقوية الإطار المؤسسي ومعالجة أوجه الضعف في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحرير النشاط الاقتصادي والتجاري، وتشجيع للاستثمار المباشر وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في المدى المتوسط.

الإطار رقم (2) مبادرات إدخال منظور الجنسين في الميزانية في المغرب

تمثل إزالة الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية وبين الجنسين إحدى الأهداف الاستراتيجية لسياسة الحكومة المغربية التنموية كما تعكسها خطة التنمية الوطنية للفترة 2000-2004. وفي سياق اهتمامها بقضايا المرأة وزيادة مشاركتها في عملية اتخاذ القرار، فقد قامت الحكومة المغربية وبدعم من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة لرعاية المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإطلاق سلسلة من المبادرات تهدف إلى بناء القدرات على الإعداد والتخطيط واتخاذ القرار وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإعداد الموازنة وتقوية إمام المنظمات الحكومية وغير الحكومية بحقوق المرأة ومعالجة احتياجات واهتمامات الجنسين من خلال وضع وتطوير منهج تتبعه الدولة يعتمد على تحديد نصيب كل من الجنسين في حسابات الميزانية. ومن بين هذه المبادرات إنشاء لجنة وطنية في أواخر 2001 للإشراف على برنامج بناء القدرات الوطنية في مجال التحليل النوعي للميزانيات. ومن بينها أيضاً البرنامج الحالي لتقوية الإدارة الاقتصادية والحكم الرشيد من خلال تطبيق مبادرة بحث جوانب الميزانية المتعلقة بالجنسين. وقد سبق هذا البرنامج وضمن خطة التنمية الوطنية للفترة 2000-2004 إصلاحات هيكلية اقتصادية واجتماعية وسياسية تضمنت ميثاق الحكم الرشيد الذي يرمي إلى تحسين نوعية وإدارة الخدمات العامة. وقد مثل ضبط مخصصات الميزانية أحد أهم جوانب هذه الإصلاحات.

وعلى الرغم من الجهود المشار إليها، فإنه يصعب قياس تحقيق العدالة بين الجنسين من ذلك المنظور، حيث أن الميزانية العامة للدولة لم توضع بعد من منظور الجنسين الأمر الذي يزيد من صعوبة القيام بتحليل كامل لأثر برامج التنمية على المستفيدين منها من رجال ونساء. وفي ضوء إدراك السلطات المغربية لأن تحليل الميزانية من منظور الجنسين يمثل أداة جيدة لتحقيق الأهداف المرتبطة بإدارة الموارد العامة، فقد أطلقت مبادرة لوضع خطة التنمية الوطنية الجديدة التي تبدأ بالعام 2004 آخذة في الاعتبار التوجه الإصلاحية الحالي الذي يعتمد على تحقيق نتائج ملموسة في مجال التنمية البشرية.

تهدف المبادرة الحالية لوضع موازنة من منظور حقوق واحتياجات الجنسين إلى تقوية الإمكانيات الإدارية للمسؤولين عن تخطيط ووضع الموازنات في مختلف قطاعات التنمية وإلى إدخال العمل بأدوات تحليل الموازنة من منظور الجنسين والتوسع في تقييم الآثار والانعكاسات على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاعات. كما تهدف أيضاً، إلى زيادة إدراك المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين بآثار مخصصات الميزانية على الجنسين والتعرف على العوامل الرئيسية التي تساهم في إدماج منظور المرأة في عملية وضع البرامج والخطط التنموية. وسيتم ضمن هذه المبادرة تنظيم ورش عمل بتعميم ووضع دليل يأخذ في الاعتبار خصوصية الحالة المغربية ويساهم في تقوية قدرات العاملين على إدخال منظور الجنسين في عملية وضع وتطبيق الموازنات العامة على المستويين المحلي والوطني. كما سيتم تصميم كتيبات وتنظيم ندوات بهدف توعية المسؤولين حول أهمية إدماج منظور المرأة في الخطط التنموية.

تمويل العجز وتطورات الدين العام الداخلي

لجأت غالبية الدول التي سجلت عجزاً كلياً في موازنتها العامة إلى تمويل هذه العجزات بصورة رئيسية عبر الإصدارات من أدوات الدين العام القابلة للتداول في الأسواق المحلية، كما حدث في الأردن والبحرين ولبنان وبدرجة

أقل في تونس ومصر وجيبوتي وسورية حيث تم بالإضافة إلى هذه الأدوات، اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي ومصادر التمويل المحلي التقليدية. كما اعتمد بعض هذه الدول جزئياً على التمويل من المصارف التجارية كما حدث في الأردن ومصر. أما الإمارات، فقد اعتمدت بشكل أساسي على عوائد الاستثمارات الحكومية والسحب من الاحتياطات العامة.

وتشير التقديرات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بنسبة 2.4 في المائة ليصل إلى حوالي 325.0 مليار دولار في عام 2003 بالنسبة لمجموع الدول العربية المتاح عنها بيانات⁽¹⁾. ونظراً لانخفاض نسبة نمو الدين العام عن مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 في هذه المجموعة من الدول، فقد انخفضت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.5 نقطة مئوية من مستواها في عام 2002.

الجدول رقم (4) المديونية العامة الداخلية للدول العربية * 2003-2002

الدين الداخلي الإجمالي		السنة
النسبة إلى الناتج المحلي (%)	الرصيد القائم (مليار دولار)	
57.8	317.4	2002
54.3	325.0	2003

* أنظر الهامش رقم (1).
المصدر : الملحق (7/6).

ويلاحظ أن الرصيد القائم من الدين العام الداخلي قد ارتفع في معظم الدول العربية، حيث تشير التقديرات إلى انخفاضه فقط في الكويت وليبيا ومصر واليمن. ومن جانب آخر، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في ست دول هي الأردن وجيبوتي وسورية وقطر ومصر والمغرب، في الوقت الذي تراجعت فيه النسبة في بقية الدول المتاح عنها بيانات. وقد كان تراجع هذه النسبة ملحوظاً في الكويت والسعودية وليبيا والجزائر حيث تراجعت على التوالي بنحو 6 و6 و4 و3 نقاط مئوية عن مستويات العام السابق، أنظر الملحق (7/6).

(1) يمثل الدين العام الداخلي الإجمالي (دون احتساب الودائع الحكومية) القائم بذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد. ويستند الرقم الإجمالي المذكور أعلاه إلى بيانات 15 دولة عربية وذلك باستثناء الإمارات والعراق والسودان والصومال وموريتانيا لعدم توفر بيانات عن هذه الدول في هذا الشأن. وقد تم احتساب هذا الرصيد حسب بيانات رسمية خاصة بالدين في كل من الأردن والجزائر والكويت ولبنان وليبيا ومصر واليمن (بيانات مصر تمثل الدين المستحق على الحكومة المركزية فقط) أما باقي الدول، فقد تم احتساب الدين فيها إما من واقع الرصيد الإجمالي للمطلوبات القائمة بذمة القطاع العام تجاه الجهاز المصرفي، أو باستخدام أسلوب الترجيح بالاستناد إلى معدل نمو الدين العام خلال الأعوام السابقة.

ملحق (1/6) : الإيرادات العامة
(2003-1998)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	(2 2003	(1 2002	2001	2000	1999	1998	
32.22	28.98	30.40	31.55	26.22	28.20	225,354	184,859	191,652	204,820	148,617	149,064	مجموع الدول العربية
31.00	30.00	31.40	30.80	31.50	30.90	3,359	2,747	2,662	2,540	2,516	2,398	الأردن
25.57	21.77	26.87	28.72	22.07	23.98	20,513	15,580	18,688	20,255	12,182	11,630	الإمارات
26.85	26.79	33.77	36.19	27.76	23.83	2,579	2,263	2,678	2,885	1,838	1,474	البحرين
29.76	30.17	29.75	29.38	29.47	29.91	8,006	6,983	5,967	5,710	5,867	5,999	تونس
38.38	35.99	35.49	38.50	29.36	27.36	25,408	20,118	19,485	20,945	14,268	13,189	الجزائر
34.18	29.41	28.23	31.00	31.50	30.23	214	174	162	171	169	155	جيبوتي
36.68	30.16	33.24	36.57	24.46	25.94	78,667	56,875	60,842	68,909	39,373	37,812	السعودية
14.81	10.78	9.66	9.92	7.58	7.26	2,821	1,753	1,409	1,285	795	672	السودان
33.84	27.60	26.67	24.34	25.44	25.68	7,240	5,693	5,288	4,607	4,267	4,120	سورية
...	الصومال
39.81	38.54	33.11	29.98	29.73	34.09	8,596	7,827	6,605	5,956	4,671	4,802	عمان
33.69	36.98	31.10	28.39	33.86	40.72	6,882	7,288	5,517	5,043	4,196	4,176	قطر
49.34	49.45	47.45	46.38	30.53	45.63	20,597	17,394	16,170	17,169	9,197	11,837	الكويت*
24.35	22.26	18.42	19.10	19.58	18.15	4,414	3,867	3,084	3,150	3,229	2,935	لبنان
31.35	32.15	34.88	33.97	38.73	33.98	6,679	6,225	9,973	11,744	11,809	10,812	ليبيا
20.84	20.86	21.23	22.17	23.11	31.08	14,781	17,548	19,164	21,716	20,934	26,364	مصر
23.79	24.86	31.05	26.22	30.83	24.39	10,530	8,972	10,291	8,740	10,868	8,736	المغرب
33.64	32.32	30.63	27.95	27.11	29.56	370	313	295	262	264	290	موريتانيا
31.99	31.61	35.09	39.21	28.94	26.33	3,698	3,239	3,372	3,733	2,174	1,663	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

(* بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة أشهر فقط

المصدر: الميزانيات الحكومية للدول العربية ومصادر وطنية أخرى.

ملحق (2/6) : النفقات العامة

(2003-1998)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	(2 2003	(1 2002	2001	2000	1999	1998	
31.28	32.38	33.06	31.20	31.60	35.15	218,806	206,540	208,438	202,515	179,110	185,848	مجموع الدول العربية
35.70	34.70	35.00	34.20	35.40	37.20	3,524	3,136	2,978	2,828	2,831	2,899	الأردن
30.14	32.96	37.38	32.46	36.64	40.12	24,180	23,585	25,993	22,891	20,222	19,461	الإمارات
27.46	28.81	34.81	33.99	33.13	28.84	2,638	2,433	2,760	2,709	2,193	1,784	البحرين
32.81	31.75	32.47	31.31	31.72	30.33	8,828	7,348	6,511	6,084	6,316	6,082	تونس
33.25	35.76	31.46	28.77	29.87	31.19	22,011	19,987	17,272	15,651	14,516	15,035	الجزائر
36.45	32.94	29.64	32.77	32.73	31.41	228	195	170	181	175	162	جيبوتي
31.09	33.07	37.18	33.35	30.50	34.81	66,667	62,350	68,037	62,836	49,089	50,750	السعودية
14.28	14.31	11.06	10.46	8.39	8.00	2,720	2,326	1,614	1,355	880	741	السودان
39.89	33.80	32.60	30.47	31.17	30.02	8,535	6,973	6,464	5,765	5,228	4,816	سورية
...	الصومال
38.41	37.64	37.29	34.77	37.56	41.02	8,294	7,645	7,439	6,908	5,901	5,778	عمان
25.56	28.07	30.40	27.37	39.06	45.80	5,221	5,532	5,393	4,862	4,841	4,698	قطر
39.10	43.98	30.47	35.48	44.09	50.31	16,320	15,471	10,382	13,136	13,281	13,051	الكويت*
39.50	39.45	36.34	43.97	35.85	34.21	7,159	6,855	6,083	7,250	5,911	5,531	لبنان
29.90	31.31	33.22	31.28	36.66	35.96	6,370	6,061	9,497	10,816	11,176	11,444	ليبيريا
26.97	26.72	26.80	26.05	26.01	36.77	19,127	22,478	24,194	25,518	23,563	31,195	مصر
27.90	29.16	30.90	31.55	29.95	28.23	12,351	10,527	10,242	10,516	10,557	10,110	المغرب
31.40	30.82	29.37	25.35	24.72	25.43	345	299	283	238	240	250	موريتانيا
37.09	32.58	32.52	31.21	29.15	32.64	4,288	3,339	3,126	2,971	2,190	2,061	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

(* بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة أشهر فقط

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (3/6) : العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية
(2003-1998)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	(2 2003	(1 2002	2001	2000	1999	1998	
0.94	-3.40	-2.66	0.35	-5.38	-6.96	6,550	-21,676	-16,784	2,303	-30,496	-36,781	مجموع الدول العربية
-2.94	-3.94	-3.58	-3.40	-3.88	-6.33	-166	-389	-316	-287	-315	-501	الأردن
-4.57	-11.19	-10.50	-3.74	-14.57	-16.14	-3,666	-8,005	-7,305	-2,636	-8,040	-7,830	الإمارات
-0.61	-2.01	-1.04	2.20	-5.37	-5.01	-59	-170	-82	175	-355	-310	البحرين
-3.06	-1.58	-2.71	-1.93	-2.25	-0.41	-822	-365	-544	-374	-449	-83	تونس
5.13	0.23	4.03	9.73	-0.51	-3.83	3,397	131	2,213	5,294	-248	-1,846	الجزائر
-2.28	-3.53	-1.41	-1.77	-1.23	-1.18	-14	-21	-8	-10	-7	-6	جيبوتي
5.60	-2.90	-3.93	3.22	-6.04	-8.88	12,000	-5,475	-7,195	6,073	-9,716	-12,938	السعودية
0.53	-3.53	-1.41	-0.54	-0.81	-0.74	101	-573	-205	-70	-85	-69	السودان
-6.05	-6.20	-5.93	-6.12	-5.73	-4.34	-1,295	-1,279	-1,176	-1,158	-961	-696	سورية
...	الصومال
1.40	0.90	-4.18	-4.80	-7.83	-6.93	303	183	-833	-953	-1,230	-976	عمان
8.13	8.91	0.70	1.02	-5.21	-5.09	1,660	1,756	124	181	-645	-522	قطر
10.25	5.47	16.99	10.90	-13.56	-4.68	4,277	1,923	5,788	4,033	-4,084	-1,214	الكويت*
-15.15	-17.19	-17.92	-24.87	-16.27	-16.06	-2,745	-2,988	-2,999	-4,101	-2,683	-2,596	لبنان
1.45	0.85	1.66	2.68	2.08	-1.99	310	164	476	928	633	-632	ليبيا
-6.13	-5.86	-5.57	-3.88	-2.90	-5.70	-4,346	-4,930	-5,029	-3,802	-2,628	-4,831	مصر
-4.11	-4.31	0.15	-5.33	0.88	-3.84	-1,820	-1,554	49	-1,776	310	-1,374	المغرب
2.24	1.50	1.26	2.60	2.39	4.14	25	15	12	24	23	41	موريتانيا
-5.10	-0.97	2.56	8.00	-0.21	-6.30	-590	-99	246	762	-16	-398	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

(* بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة أشهر فقط

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (4/6) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية

(2003-1998)

(نسب مئوية)

(2 2003	(1 2002	2001	2000	1999	1998	
63.2	57.2	59.2	61.3	48.1	45.7	الإيرادات النفطية
25.5	29.9	28.2	26.0	35.9	35.3	الإيرادات الضريبية منها :
7.1	8.4	8.2	7.4	9.8	9.6	- الضرائب على الدخل والأرباح
6.9	7.9	7.5	6.8	9.6	9.0	- الضرائب على السلع والخدمات
4.4	4.9	4.9	4.7	7.4	6.7	- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
9.0	10.2	10.1	10.5	13.2	15.6	الإيرادات غير الضريبية
2.3	2.8	2.5	2.3	2.7	3.3	إيرادات أخرى*

* تمثل المنح والدخل من الاستثمارات.

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (5/6) : هيكل النفقات العامة في الدول العربية

(2003-1998)

(نسب مئوية)

(2) 2003	(1) 2002	2001	2000	1999	1998	
76.6	77.3	77.9	79.0	79.6	76.0	الإنفـاق الجـاري
23.5	22.2	21.5	20.1	20.0	23.8	الإنفـاق الرأسمالـي
-0.1	0.4	0.6	0.8	0.5	0.5	صافي الإقراض الحكومي

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (6/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري
(2003-1998)

(نسب مئوية)

نفقات الأمن والدفاع						نفقات الخدمات العامة						
(2 2003	(1 2002	2001	2000	1999	1998	(2 2003	(1 2002	2001	2000	1999	1998	
27.15	26.88	26.97	27.12	27.15	27.60	21.61	21.99	22.98	22.78	22.08	22.43	مجموع الدول العربية
29.70	28.59	28.40	29.05	28.10	27.02	2.57	2.63	2.56	2.49	4.78	4.52	الأردن
30.29	30.29	29.96	29.96	29.96	29.96	23.08	23.08	22.82	22.82	22.82	22.82	الإمارات
35.00	34.35	34.41	34.09	31.17	31.94	27.89	15.71	20.68	30.65	19.38	15.16	البحرين
13.82	13.82	13.82	13.86	13.86	14.09	7.61	7.61	7.61	7.63	7.70	7.83	تونس
22.29	22.29	22.29	22.29	22.29	22.28	17.53	17.53	17.53	17.53	17.53	17.52	الجزائر
...	جيبوتي
30.65	30.65	30.65	30.93	30.93	30.93	31.71	31.71	31.71	32.46	32.46	32.46	السعودية
14.52	14.52	14.52	14.52	14.52	14.52	15.10	15.10	15.10	15.10	15.10	15.10	السودان
31.03	30.79	32.00	33.42	35.65	38.13	سورية
...	الصومال
43.99	43.68	44.05	39.92	39.33	39.70	7.56	7.56	7.39	7.32	7.35	7.64	عمان
32.29	32.29	32.29	32.29	32.29	34.34	10.76	10.76	10.76	10.76	10.76	11.45	قطر
32.04	29.90	32.73	32.98	32.88	33.24	الكويت
16.49	16.49	16.49	16.49	16.49	16.49	16.30	16.30	16.30	16.30	16.30	16.30	لبنان
16.48	16.48	16.31	19.14	21.53	26.00	6.30	6.30	6.99	6.28	4.72	4.52	ليبيا
17.92	18.07	18.09	18.91	19.04	19.83	41.76	41.37	41.16	39.39	42.55	43.36	مصر
25.26	25.26	25.26	25.29	25.29	25.29	12.84	12.84	12.84	12.86	12.86	12.86	المغرب
19.73	19.73	19.73	19.73	20.22	20.22	12.50	12.50	12.50	12.50	10.15	10.46	موريتانيا
29.06	28.82	29.06	29.51	43.92	43.91	19.54	19.38	19.54	19.84	13.24	13.24	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

تابع ملحق (6/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري

(2003-1998)

(نسب مئوية)

نفقات الشؤون الاقتصادية						نفقات الخدمات الاجتماعية						
(2 2003	(1 2002	2001	2000	1999	1998	(2 2003	(1 2002	2001	2000	1999	1998	
8.84	9.18	8.82	10.03	9.64	9.85	30.05	30.05	29.68	28.25	28.78	28.75	مجموع الدول العربية
14.71	15.86	17.65	19.28	19.27	17.92	46.97	48.41	47.17	46.12	46.27	46.98	الأردن
14.42	14.42	14.26	14.26	14.26	14.26	11.03	11.03	10.91	10.91	10.91	10.91	الإمارات
2.44	2.23	8.78	8.46	15.69	17.30	28.63	42.90	28.25	26.06	29.42	31.86	البحرين
20.04	20.04	20.04	20.11	20.03	20.36	51.64	51.64	51.64	51.80	50.83	50.24	تونس
2.32	2.32	2.32	2.32	2.32	2.32	42.82	42.82	42.82	42.82	42.82	42.81	الجزائر
...	29.27	29.27	29.67	29.67	28.25	27.39	جيبوتي
3.86	3.86	3.86	7.63	5.91	7.13	33.77	33.77	33.77	28.99	30.71	29.49	السعودية
9.09	9.09	9.09	9.09	9.09	9.09	37.82	37.82	37.82	37.82	36.41	20.36	السودان
21.31	37.06	25.54	26.13	27.40	20.95	9.08	12.32	12.00	11.71	16.30	16.20	سورية
...	الصومال
11.13	11.13	8.71	9.50	10.05	9.67	32.54	32.54	31.69	26.52	33.47	32.15	عمان
14.36	14.36	14.36	14.36	14.36	15.26	24.57	24.57	24.57	24.57	25.10	24.80	قطر
14.83	13.92	14.38	10.43	9.89	8.16	32.59	30.93	33.17	32.96	33.15	34.00	الكويت
15.13	15.13	15.13	15.13	15.13	15.13	24.73	24.73	24.73	24.73	24.73	24.73	لبنان
19.95	19.95	19.53	20.46	23.48	25.40	9.95	9.95	9.19	9.91	12.47	15.05	ليبيريا
6.74	6.80	6.82	6.67	5.25	4.91	33.58	33.76	33.93	35.03	33.16	31.90	مصر
4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	27.11	27.11	27.11	27.14	27.14	27.14	المغرب
28.54	28.54	28.54	28.54	28.40	28.40	33.69	33.69	33.69	33.69	35.74	35.43	موريتانيا
10.84	10.75	10.84	11.01	5.19	5.19	38.39	38.08	38.39	38.99	27.08	27.07	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

تابع ملحق (6/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري

(2003-1998)

(نسب مئوية)

النفقات الأخرى						
2003 (2)	2002 (1)	2001	2000	1999	1998	
11.80	11.29	11.36	11.84	12.09	11.33	مجموع الدول العربية
6.04	4.52	4.22	3.07	1.59	3.56	الأردن
21.17	21.17	22.05	22.05	22.05	22.05	الإمارات
6.05	4.82	7.89	0.74	4.35	3.74	البحرين
6.89	6.89	6.89	6.60	7.58	7.48	تونس
15.04	15.04	15.04	15.04	15.04	15.07	الجزائر
70.73	70.73	70.33	70.33	71.75	72.61	جيبوتي
...	السعودية
23.47	23.47	23.47	23.47	24.88	40.93	السودان
38.57	19.84	30.46	28.74	20.65	24.72	سورية
...	الصومال
4.79	5.10	8.16	16.74	9.80	10.84	عمان
18.01	18.01	18.01	18.01	17.49	14.15	قطر
20.54	25.24	19.73	23.64	24.07	24.60	الكويت
27.35	27.35	27.35	27.35	27.35	27.35	لبنان
47.32	47.32	47.98	44.22	37.80	29.02	ليبييا
...	مصر
30.66	30.66	30.66	30.58	30.58	30.58	المغرب
5.53	5.53	5.53	5.53	5.49	5.49	موريتانيا
2.17	2.97	2.17	0.65	10.57	10.60	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (6/1).

ملحق (7/6) : الرصيد القائم للدين العام الداخلي الاجمالي

2003-2002

(مليون دولار)

معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)	2003		2002		
	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	
2.4	54.3	325,026.9	57.8	317,405.8	مجموع الدول العربية
9.8	25.7	2,559.94	24.7	2,332.4	الأردن
...	الإمارات
0.5	16.4	1,573.14	18.5	1,565.1	البحرين
13.9	20.0	5,381.14	20.4	4,722.9	تونس
3.5	19.3	12,763.10	22.1	12,330.3	الجزائر
15.0	6.0	37.49	5.5	32.6	جيبوتي
5.2	72.0	154,366.18	77.8	146,735.9	السعودية
...	السودان
23.6	89.2	19,075.33	74.8	15,433.3	سورية
...	الصومال
5.9	6.8	1,477.92	6.9	1,395.3	عمان
17.7	45.1	9,222.38	39.8	7,837.1	قطر
3.9-	26.7	11,135.20	33.0	11,592.0	الكويت
6.1	98.3	17,806.30	96.6	16,784.3	لبنان
3.0-	27.8	5,930.51	31.6	6,115.1	ليبيا
16.2-	86.6	61,432.00	87.1	73,288.9	مصر ⁽¹⁾
30.2	49.9	22,093.50	47.0	16,963.6	المغرب
...	موريتانيا
37.6-	1.5	172.73	2.7	277.0	اليمن

(1) يمثل الدين المستحق على الحكومة المركزية فقط

(* بيانات مصر لنهاية يونيو

المصدر: البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ومصادر متفرقة أخرى .